

جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين



صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى





مملكة البحرين
وزارة العمل

مرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن

المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة

صدر في قصر الرفاع بتاريخ

٢٤ شعبان ١٤١٩ هـ الموافق ١٣ ديسمبر ١٩٩٨



المحتويات

- مرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة
 - تعاريف وأهداف المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة
 - إنشاء وإدارة المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة
 - النظام المالي
 - نظام الدراسة
 - الإشراف الفني والرقابة الإدارية
- القرار الوزاري رقم (١٣) لسنة ١٩٩٩ بشأن المؤسسات التدريبية الخاصة
- القرار الوزاري رقم (٨) لسنة ٢٠٠٨ بشأن رسوم تراخيص إنشاء المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة



مرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن

المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين.
بعد الإطلاع على الدستور.
وعلى الأمر الأميري رقم (٤) لسنة ١٩٧٥.
وعلى المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٥ بشأن المؤسسات
التعليمية الخاصة.
وعلى المرسوم بقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون
العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدلة له.
وعلى المرسوم رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المجلس الأعلى
للتدريب المهني المعدل بالمرسوم رقم (١) لسنة ١٩٧٨.
وبعد أخذ رأي المجلس الأعلى للتدريب المهني.
وبناءً على عرض وزير التربية والتعليم ووزير العمل والشئون
الاجتماعية. وبعد أخذ رأي مجلس الشورى.
وبعد موافقة مجلس الوزراء.

رسمنا بالقانون الآتي:



تعاريف وأهداف المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات التالية، المعاني الموضحة قرين كل منها:

١- المؤسسة التعليمية الخاصة:

هي كل مؤسسة تعليمية غير حكومية، تقوم بالتربية والتعليم والتثقيف، تحت إشراف وزارة التربية والتعليم أياً كانت جنسية أصحابها، وهي ثلاثة أنواع:

أ- المؤسسة التعليمية الوطنية:

هي المعهد أو المدرسة أو المركز التعليمي أو روضة الأطفال، التي ينشئوها ويمولها أشخاص طبيعيون أو اعتباريون بحرينيون أو بالاشتراك مع أشخاص طبيعيين أو اعتباريين غير بحرينيين بقصد التربية والتعليم والتثقيف، وفقاً للمناهج الوطنية أو استناداً إلى المناهج التي جيزها الوزارة تحت إشرافها وتخدم بالدرجة الأولى الطلبة البحرينيين.

ب- المؤسسة التعليمية الأجنبية:

هي المعهد أو المدرسة أو المركز التعليمي أو روضة الأطفال، التي ينشئونها ويمولها أشخاص أو مؤسسة من المؤسسات الأجنبية الموجودة في دولة البحرين أو بالاشتراك مع أشخاص طبيعيين أو اعتباريين بحرينيين. بقصد التربية والتعليم والتثقيف وفقاً لمنهج وإشراف تربوي أجنبي وتمنح شهادات بلد المنشأ التي هي امتداد له وتخدم بالدرجة الأولى الطلبة الأجانب.

ج- المؤسسة التعليمية للجاليات الأجنبية:

هي المدرسة أو روضة الأطفال التي تنشئونها وتمولها الجاليات الأجنبية في دولة البحرين بقصد تعليم أبنائها فقط.

٢- المؤسسة التدريبية الخاصة:

هي كل مؤسسة غير حكومية تزاوّل نشاطاً تدريبياً ينشئونها ويمولها أشخاص بحرينيون طبيعيين أو اعتباريون، أو بالاشتراك مع أشخاص أو مؤسسات غير بحرينية أو تنشئونها مؤسسة أجنبية موجودة في دولة البحرين أو خارجها بالاشتراك مع أشخاص طبيعيين أو اعتباريين بحرينيين، أو مؤسسة أجنبية مملوكة بالكامل لغير البحرينيين بقصد التدريب لممارسة مهنة معينة أو زيادة المهارات أو تحسين القدرات أو رفع الإنتاجية وحتّى إشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٣- التدريب المهني:

الوسائل والبرامج والأنشطة العملية والنظرية، بما في ذلك المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تهىء للعمال فرصة تطوير معلوماتهم ومهاراتهم، بقصد الارتقاء بمستوى الكفاية الإنتاجية لهم، أو لتوفير إمكانيات إعدادهم لمهنة معينة أو تحويلهم من مهنة إلى أخرى. ويتم هذا التدريب إما داخل المنشآت أو في المعاهد أو المراكز وغيرها من أماكن التدريب التي تخصص لهذا الغرض، ويشمل التدريب الأولي والمتقدم وإعادة التدريب أيًا كان مستواه وطريقة تقديمه.

٤- دور الحضانة:

هي المؤسسات التي تضم أطفالاً لا تتجاوز أعمارهم سن الثالثة، بقصد رعايتهم.

٥- الوزارة:

وزارة التربية والتعليم، أو وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، كل حسب اختصاصها.

٦- الوزير:

وزير التربية والتعليم أو وزير العمل والشؤون الاجتماعية، كل فيما يخصه.

٧- اللجنة المشتركة:

اللجنة المشتركة من ممثلي وزارتي التربية والتعليم والعمل والشئون الاجتماعية.

مادة (٢)

لا تسري أحكام هذا القانون على:

- ١- المؤسسات التعليمية والتدريبية التابعة لوزارات الدولة وأجهزتها والهيئات والمؤسسات العامة.
- ٢- المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تنشئها المؤسسات التجارية أو الصناعية وغيرها. للعاملين بها. بقصد تعليمهم وتدريبهم لما هو ضروري لعملهم. وذلك ما لم تزاوّل نشاطاً تدريبياً جارياً.
- ٣- دور الحضّانة التي تخضع لإشراف ورقابة وزارة العمل والشئون الاجتماعية والتي يصدر بتنظيمها وتحديد شروط الترخيص لها قرار من الوزير المختص.

مادة (٣)

يجب أن تتضمن أهداف المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة ما يلي:

- ١- أ- إسهام المؤسسات التعليمية في نشر التربية والتعليم في دولة البحرين، والتوسع فيها وتحسين نوعيتها وتكوين الطالب تكويناً علمياً ومهنياً وثقافياً واجتماعياً. مع

- التأكيد على الهوية الوطنية للطالب البحريني.
- ب- كما تساهم المؤسسات التدريبية في نشر التدريب وتوفير إمكانية إعداد المتدربين في دولة البحرين والتوسع فيها وتحسين نوعيتها لممارسة وتطوير مهن محددة مع مراعاة الهوية الوطنية.
- ٢- ربط سياسة التعليم والتدريب بسياسة الدولة في مجال التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية.
- ٣- رفع إنتاجية الطالب أو المتدرب، وزيادة مهاراته، وتحسين قدراته على الأداء، وتعميق وترسيخ قيمه السلوكية بالعمل، واكتشاف إمكانياته الابتكارية وتعهده قدراته الإبداعية بالرعاية والعناية والمتابعة.
- ٤- تطوير وسائل وطرق التعليم والتدريب وبرامجه.
- ٥- المساهمة في بلوغ فهم أفضل للمسائل التقنية والعلمية.

إنشاء وإدارة المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة

مادة (٤)

لا يجوز إنشاء مؤسسة تعليمية أو تدريبية خاصة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الوزارة المختصة، طبقاً للشروط والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون.

مادة (٥)

يشترط في طالب الترخيص لمؤسسة تعليمية أو تدريبية خاصة ما يلي:

- ١- إذا كان شخصاً طبيعياً.
 - أ- ألا يقل سنه عن ٢٥ سنة
 - ب- أن يكون كامل الأهلية حسن السيرة والسلوك ولم تصدر ضده أحكام نهائية في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة ما لم يكن قد رُدَّ إليه اعتباره.
 - ج- أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة على الأقل أو ما يعادلها.
 - د- أن يكون قادراً على تمويل إنشاء واستمرار المؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة وفقاً للمعايير والضمانات المقررة من قبل الوزارة.
 - هـ- إلا يكون موظفاً في الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات

العامة أو الخاصة.

ويجوز بقرار من الوزير المختص. الإعفاء من الشرط الوارد في الفقرة (ج) بالنسبة للمؤسسات التدريبية الخاصة.
 ٢- إذا كان شخصاً اعتبارياً:

فيشترط فيمن يمثله أمام الغير. أن تتوافر فيه الشروط السابقة باستثناء ما نص عليه في البند (د). على أن يبين في الطلب مصدر تمويل المؤسسة التعليمية والتدريبية الخاصة والقدرة على هذا التمويل.

مادة (٦)

تشكل لجنة مشتركة من موظفي وزارتي التربية والتعليم والعمل والشئون الاجتماعية لبحث طلبات الترخيص لإنشاء المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة. ويصدر بتشكيلها وتنظيم أعمالها قرار مشترك من الوزيرين.
 ويجوز للجنة أن تستعين بمن تراه من المعنيين والمتخصصين.

مادة (٧)

١- تقدم طلبات الحصول على الترخيص لإنشاء المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة إلى اللجنة المشتركة لتقوم ببحثها. وذلك بفحص المناهج والبرامج والوسائل العملية والنظرية الخاصة بالمؤسسة التعليمية أو التدريبية. والتأكد من توافر الشروط والمواصفات المحددة في هذا القانون. وحقيل اللجنة الطلبات إلى الوزارة المختصة مصحوبة بتقرير يتضمن رأيها في إجابة الطلب

أو رفضه والأسباب المبررة لذلك.

٢- تبلغ الوزارة المختصة طالب الترخيص بقبول أو رفض طلبه بكتاب مسجل بعلم الوصول خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه. ويعتبر فوات هذا الميعاد دون تبليغ الطالب بما تم في طلبه بمثابة رفضه.

ويجب أن يكون القرار الصادر برفض الترخيص مسبباً. ولمن رُفض طلبه صراحةً أو ضمناً بعدم الإجابة عنه أن يتظلم إلى الوزير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار الرفض أو من تاريخ اعتبار طلبه مرفوضاً. ويكون قرار الوزير بالبت في التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه. ويعتبر فوات ثلاثين يوماً على تقديم التظلم دون تبليغ المتظلم بما تم في تظلمه بمثابة رفضه.

ولن رفض تظلمه صراحةً أو ضمناً بعدم الإجابة عنه. الطعن في القرار الصادر بالرفض أمام المحكمة الكبرى المدنية. في ميعاد أقصاه خمسة وأربعون يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار الرفض أو من تاريخ اعتبار تظلمه مرفوضاً.

٣- في حالة الموافقة على طلب الترخيص. يصدر الوزير قرار الترخيص بإنشاء المؤسسة التعليمية أو التدريبية.

مادة (٨)

١- الترخيص الصادر بإنشاء المؤسسات التعليمية أو التدريبية الخاصة بشخصي. ولا يجوز التنازل عنه للغير إلا بعد موافقة الوزارة المختصة. ويجب تجديده كل ثلاث سنوات.

٢- إذا توفى صاحب المؤسسة التعليمية أو التدريبية، للوزارة نقل الترخيص للورثة. وإذا كان الورثة أو بعضهم غير مستوفين للشروط المذكورة في هذا القانون، جاز للوزارة إعفاؤهم منها، بشرط أن يعين الورثة أو الأوصياء عليهم وكيلاً عنهم يكون مستوفياً للشروط.

مادة (٩)

يُفرض رسم على إصدار الترخيص بإنشاء المؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة، وعلى تجديد هذا الترخيص، ويصدر بتحديد هذا الرسم قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الوزراء.

مادة (١٠)

- ١- يكون للمؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة مقر مستقل مستوف للشروط والمعايير الصحية والتربوية والسلامة المهنية التي يصدر بتحديدتها قرار من الوزير.
- ٢- لا يجوز إنشاء مبنى أو اتخاذ مقر تعليمي أو تدريبي خاص أو إضافة مرافق جديدة إلا بعد موافقة الوزارة.
- ٣- لا يجوز نقل مقر المؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة إلا بعد موافقة الوزارة.
- ٤- لا يجوز إنشاء سكن داخلي في المؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة إلا بعد موافقة الوزارة وفقاً للشروط والضوابط التي تحددها في هذا الشأن.
- ٥- يجب أن تحمل المؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة اسماً يميزها بعد موافقة الوزارة عليه.

مادة (١١)

يكون للمؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة مدير مسئول عن جميع الأعمال الفنية والإدارية والمالية وفقاً للشروط التالية:

- ١- أن يكون حاصلًا على المؤهلات والخبرات المناسبة وفقاً لما يحدد بقرار من الوزير.
- ٢- أن يكون كامل الأهلية، حسن السيرة والسلوك، ولم تصدر ضده أحكام نهائية في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة.
- ٣- أن توافق الوزارة على تعيينه، وتجدد هذه الموافقة كل سنتين لغير البحريني.
- ٤- أن يكون متفرغاً للعمل في المؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة.

مادة (١٢)

تكون للمؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة هيئة تعليمية أو تدريبية، على أن تتوافر الشروط التالية فيمن يعين معلماً أو مدرساً فيها:

- ١- أن يكون حاصلًا على المؤهلات والخبرات المناسبة وفقاً لما يحدد بقرار من الوزير.
- ٢- أن يكون كامل الأهلية، حسن السيرة والسلوك، ولم تصدر ضده أحكام نهائية في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة.

٣- أن توافق الوزارة على تعيينه. وتجدد هذه الموافقة كل سنتين لغير البحريني.

مادة (١٣)

يجب أن يكون للمؤسسة التعليمية الخاصة- فيما عدا رياض الأطفال- مجلس الإدارة. ويجوز أن يكون للمؤسسة التدريبية الخاصة مجلس إدارة. ويشكل المجلس وتحدد اختصاصاته طبقاً للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير.

مادة (١٤)

على المؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة أن تحتفظ بما يلي:

١- سجل لقيود طلبتها في جميع المراحل ومتدريها في جميع أنواع التدريب ومستوياته. ودرجة تحصيلهم العلمي والتدريبي ويشمل السجل: اسم الطالب أو المتدرب وجنسه وجنسية وتاريخ ميلاده وديانته وعنوانه ومستواه الدراسي.

٢- سجل لحضور الطلبة والمتدربين وغيابهم اليومي.

٣- سجل لإجازات الطلبة والمتدربين والملاحظات الشخصية.

٤- سجل لكافة العاملين في المؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة. ويدون فيه: الاسم والجنس والجنسية وتاريخ الميلاد والعنوان والديانة والحالة الاجتماعية والمؤهل

العلمي والخبرة التعليمية والدورات التدريبية والرواتب وطبيعة عملهم.

٥- ملفات شخصية للطلبة والمتدربين وكافة العاملين بالمؤسسة. تحتوي على الأوراق الخاصة والحالة الاجتماعية وصورة من البطاقة السكانية والشهادات الممنوحة للطلبة والمتدربين.

٦- ملف خاص يحتوي على: الترخيص والوثائق الرسمية الأخرى الصادرة من الوزارة أو المتعلقة بالمؤسسة.

٧- سجل خاص بالحسابات للمؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة. تثبت فيه -بانتظام- جميع الإيرادات. مع بيان مصدرها. كذلك المصروفات الجارية خلال العام الدراسي أو التدريبي وأصول المؤسسة وحساباتها المالية.

٨- حسابات ختامية سنوية مدققة تشتمل على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر.

٩- أية سجلات أو ملفات أخرى تشترطها الوزارة.

النظام المالي للمؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة

مادة (١٥)

- تتكون إيرادات المؤسسات التعليمية أو التدريبية الخاصة من:
- ١- الرسوم المقررة على الطلبة والمتدربين.
 - ٢- حصة المؤسسة التعليمية أو التدريبية من الأموال الموقوفة عليها أو الموصى بها.
 - ٣- حصة المؤسسة في إيراد الشخص الاعتباري الذي تتبعه.
 - ٤- الإعانات والهبات والتبرعات التي تقبلها المؤسسة بعد موافقة الوزارة عليها.
 - ٥- ريع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بعد موافقة الوزارة عليها.

مادة (١٦)

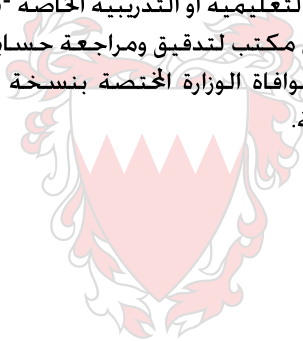
تلتزم المؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة بالرسوم المقررة على الطلبة أو المتدربين المعتمدين من الوزارة. ولا يجوز تعديلها إلا بعد موافقة الوزارة المعنية.

مادة (١٧)

تودع إيرادات المؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة في أحد المصارف التجارية العاملة في دولة البحرين في حساب خاص باسم المؤسسة.

مادة (١٨)

تلتزم المؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة -فيما عدا رياض الأطفال- بتعيين مكتب لتدقيق ومراجعة حساباتها السنوية. ويتعين عليها موافاة الوزارة المختصة بنسخة من حساباتها السنوية المدققة.



نظام الدراسة في المؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة

مادة (١٩)

- ١- لا يجوز للمؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة إجراء أي تعديل أو تغيير في المناهج التعليمية أو التدريبية المعتمدة إلا بعد موافقة الوزارة.
- ٢- على الوزارة تعديل أو إيقاف أية مناهج أو كتب أو برامج تتعارض مع سياسة الدول والقوانين المعمول بها في البلاد والقرارات الصادرة تنفيذاً لها.

مادة (٢٠)

- ١- لا يجوز أن تمس الكتب أو النشرات أو المطبوعات أو البرامج أو مقتنيات المكتبات للمؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة القيم الدينية والوطنية والقومية والتقاليد المرعية في البلاد، أو أن تحتوي على مواد إعلانية أو دعائية لدولة معادية أو في حالة حرب مع دولة البحرين.

مادة (٢١)

- ١- على المؤسسات التعليمية الوطنية الخاصة مراعاة ما يلي:
١- تدريس المنهج المقرر بالمدارس الحكومية في مواد اللغة

العربية والتربية الإسلامية والمواد الاجتماعية في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية.
 ٢- يجب ألا تقل مدة العام الدراسي عن مائه وثمانين يوماً.

مادة (٢٢)

على المؤسسة التعليمية الخاصة الأجنبية الالتزام بالمناهج والكتب والساعات الدراسية التي توافق عليها الوزارة فيما يتعلق بمقررات اللغة العربية للطلبة البحرينيين والعرب والتربية الدينية الإسلامية للطلبة المسلمين في حالة قبول المؤسسة لهم وتاريخ وجغرافية دولة البحرين لجميع الطلبة. ضمن الجدول الدراسي المدرسي وبدون رسوم إضافية ويراعى في تحديد هذه المناهج ما يلي:

أ- الصالح العام ومصلحة الطلبة العرب والمسلمين والأجانب في دولة البحرين.
 ب- النظام الذي يُتبع في تقويم تحصيل الطلبة في المواد المذكورة.

ج- عدم السماح للطلبة المسلمين بحضور دروس دينية غير دروس الدين الإسلامي. وكذلك عدم إشراكهم في الأنشطة المتعلقة بدروس دينية غير إسلامية كالوعظ والإرشاد والصلاة وذلك في جميع مراحل التعليم.

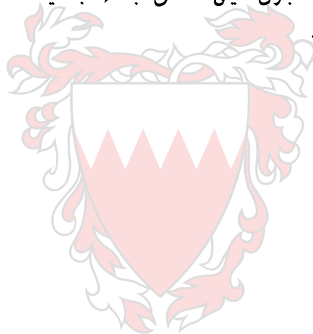
مادة (٢٣)

على المؤسسة التعليمية الخاصة بالجالية الأجنبية الالتزام
بالآتي:

١- مراعاة السيادة الوطنية لدولة البحرين، والتقيد
بقوانينها ونظمها.

٢- تطبيق المناهج التعليمية للدولة التي تنتمي إليها تلك
الجالية.

٣- يقتصر القبول فيها على أبناء الجالية التي أنشأت هذه
المؤسسة.



الإشراف الفني والرقابة الإدارية على المؤسسات التعليمية أو التدريبية الخاصة

مادة (٢٤)

تخضع المؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة المرخصة طبقاً لهذا القانون لرقابة الوزارة. ولموظفي الوزارة الذين يصدر بانتدابهم قرار من الوزير. حق التفتيش على هذه المؤسسات؛ لمراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له. ولهم في سبيل ذلك دخول هذه المؤسسات والإطلاع على دفاترها وسجلاتها وملفاتها.

مادة (٢٥)

تخضع جميع موجودات مراكز مصادر التعلم (أو المكتبة المدرسية) التابعة للمؤسسات التعليمية والتدريبية من كتب وسجلات ومطبوعات وصحف ومخطوطات وصور وأشرطة سمعية وبصرية، لمراقبة الوزارة وفقاً للنظام الذي تضعه. وذلك للتأكد من عدم معارضتها للقيم الدينية والوطنية والقومية والتقاليد المرعية في البلاد.

مادة (٢٦)

تقوم الوزارة المختصة بالإشراف على المؤسسة التعليمية أو التدريبية لتقويم الخدمة التعليمية أو التدريبية والتحقق من

مستوى أدائها.

مادة (٢٧)

على المؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة تقديم تقرير سنوي عن عملها إلى الوزارة في نهاية كل عام.

مادة (٢٨)

١- إذا ثبت للوزارة أن المؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة خالفت حكماً من أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له أو ارتكبت ما من شأنه الإضرار بالطلبة أو بالتدريين من الناحية الجسمية أو النفسية أو الاجتماعية أو الدينية أو المالية. توجه الوزارة إنذار للمؤسسة بهذه المخالفة بكتاب مسجل بعلم الوصول. وتطالبها بإزالة هذه المخالفة خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغها.

٢- فإذا استمرت المؤسسة في مخالفتها. أو عادت إلى ارتكاب ذات المخالفة مرة ثانية يصدر الوزير قراراً بوضع المؤسسة تحت إشراف الوزارة.

٣- يترتب على وضع المؤسسة تحت إشراف الوزارة. أن ترفع يد صاحبها عنها وأن تقوم الوزارة مباشرة بالصلاحيات المختلفة التي يقتضيها انتظام العمل في المؤسسة بما في ذلك المسائل المالية والإدارية والفنية. وذلك إلى حين إزالة أسباب المخالفة أو البت في وضعها النهائي مع جواز سحب الترخيص الممنوح لها.

مادة (٢٩)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر. يعاقب كل من ينشئ أو يدير مؤسسة تعليمية أو تدريبية خاصة وما في حكمها بدون ترخيص بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد عن ألف دينار ويجوز الحكم بإغلاقها.

مادة (٣٠)

على المؤسسات التعليمية أو التدريبية الخاصة القائمة وقت العمل بهذا القانون أن تعدل أوضاعها طبقاً لأحكامه خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ العمل به. وإلا أصدر الوزير قراراً بإغلاقها.

مادة (٣١)

يلتزم المرخص له بإنشاء مؤسسة تعليمية أو تدريبية خاصة تقديم ضمان مالي للوزارة المختصة يحدد بقرار من الوزير. بعد موافقة مجلس الوزراء.

مادة (٣٢)

يلغى المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٥ بشأن المؤسسات التعليمية الخاصة. كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون.

مادة (٣٣)

يصدر وزير التربية والتعليم، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

مادة (٣٤)

على الوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة البحرين
عيسى بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ٢٤ شعبان ١٤١٩هـ
الموافق: ١٣ ديسمبر ١٩٩٨م

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

قرار رقم (١٣) لسنة ١٩٩٩ بشأن
المؤسسات التدريبية الخاصة

وزير العمل والشؤون الاجتماعية:

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة. وعلى قرار وزير التربية والتعليم ووزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم (١) لسنة ١٩٩٩ بتشكيل لجنة تراخيص إنشاء المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة. وبناء على عرض وكيل الوزارة المساعد للتخطيط والتدريب. قرر الآتي:

مادة (١)

لا يجوز إنشاء مؤسسة تدريبية خاصة إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة والشروط والمواصفات والواردة في هذا القرار.

مادة (٢)

تلتزم المؤسسة التدريبية الخاصة بدفع رسوم إصدار الترخيص وتجديدها وتقديم الضمان المالي طبقاً للقرار الوزاري الصادر في هذا الشأن.

مادة (٣)

يشترط في طالب الترخيص لمؤسسة تدريبية خاصة توافر الشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨ المشار إليه. ويجوز بقرار من الوزير الإعفاء من شرط الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها بناءً على عرض مذكرة مسببة من اللجنة المشتركة.

مادة (٤)

مع مراعاة القرارات الصادرة في هذا الخصوص من وزارة الداخلية (الدفاع المدني) ووزارة الصحة (السلامة الصحية المهنية) ووزارة الإسكان والبلديات والبيئة (مواصفات إقامة المباني).

يجب أن تتوافر في مقر المؤسسة التدريبية الخاصة ومرافقها الشروط التي تحددها الوزارة وعلى الأخص ما يلي:

- ١- أن يقع على مساحة من الأرض تتناسب مع الغرض الأساسي للمؤسسة.
- ٢- أن تتناسب عدد فصول الدراسة والحجرات المساعدة لها مع عدد المتدربين من حيث السعة.
- ٣- أن تكون فصول الدراسة منفصلة عن الورش لتخفيف الضوضاء.
- ٤- أن تتوافر في فصول الدراسة الشروط الصحية اللازمة وبصفة خاصة فيما يتعلق بالإضاءة والتهوية.
- ٥- توفير مباني الخدمات الصحية والمناسبة لعدد المتدربين.
- ٦- تناسب سعة الورش مع عدد المتدربين.
- ٧- توفير المعدات التدريبية المناسبة لعدد المتدربين. مع مراعاة تنوع تلك المعدات.
- ٨- حسن تخطيط مواقع العُد والمعدات داخل ورش التدريب لسهولة التنقل داخلها وحرية الحركة للمتدربين ضماناً لسلامتهم وسهولة القيام بأعمال الصيانة.
- ٩- توفير معدات ولوازم وأجهزة وشروط الصحة والسلامة المهنية المناسبة لنشاط المؤسسة.
- ١٠- أن يكون مكان التدريب للمؤسسة مستقلاً وصالحاً

للأغراض التدريبية وامتثالاً مع المعايير الصحية والسلامة المهنية التي تحددها الوزارة.

١١- أن يجهز مقر المؤسسة بالأثاث والمعدات والأجهزة اللازمة والمناسبة لنشاط المؤسسة التدريبية.

مادة (٥)

يجب أن يكون مدير المؤسسة التدريبية حاصلاً على مؤهل جامعي أو ما يعادله، بالإضافة إلى خبرة سابقة في التعليم أو التدريب لا تقل عن خمس سنوات.

مادة (٦)

مع مراعات ما نصت عليه المادة (١٢) من المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨ المشار إليه، يجب أن يكون عضو الهيئة التدريبية حاصلاً على مؤهل علمي أو فني يتناسب مع مستوى المادة أو التخصص أو المجال الذي يقوم بتدريبه، على أن لا يقل عن مستوى الدبلوم المشارك أو ما يعادله.

مادة (٧)

يجوز تشكيل مجلس إدارة لكل مؤسسة تدريبية خاصة من رئيس وعدد مناسب من الأعضاء على أن تكون مدة المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويشترط في عضو المجلس الكفاءة والخبرة وحسن السير والسلوك.

المادة (٨)

يختص مجلس الإدارة بالإشراف على شئون المؤسسة ورسم السياسة التي تسير عليها وله على الأخص القيام بالمهام والاختصاصات الآتية:

- ١- إعداد اللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون الإدارية والفنية.
 - ٢- النظر في التقارير التي تقدم عن سير العمل في المؤسسة.
 - ٣- الموافقة على مشروع الميزانية والحساب الختامي للمؤسسة.
 - ٤- مراجعة التقرير السنوي الواجب تقديمه الى وزارة العمل والشئون الاجتماعية.
 - ٥- قبول التبرعات والإعانات غير المشروطة التي تتلقاها المؤسسة بشرط موافقة الوزارة عليها.
 - ٦- تعيين مدقق لحسابات المؤسسة من المحاسبين المرخص لهم بمزاولة المهنة وتحديد مقابل أتعابه.
 - ٧- إختيار أعضاء الهيئة التدريبية والإدارية في المؤسسة.
- ومجلس الإدارة أن يستعين بمن يرى الإستعانة بهم من غير أعضائه من ذوي الخبرة والكفاءة سواء من المؤسسة أو خارجها وأن يدعوهم لحضور اجتماعاته للاستماع إلى مشورتهم دون أن يكون لهم صوت في المداولات.
- وله تفويض رئيس المجلس أو مدير المؤسسة في بعض اختصاصاته.

مادة (٩)

يجتمع مجلس الإدارة بمقر المؤسسة مره كل ثلاثة شهور على الأقل بدعوة من رئيسه أو مدير المؤسسة ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره أكثر من نصف الأعضاء، وتصدر القرارات والتوصيات بالأغلبية المطلقة لعدد أصوات الحاضرين وإذا تساوت رُجح رأي الجانب الذي فيه الرئيس.
وتعرض قرارات مجلس الإدارة على الوزارة لاعتمادها.

مادة (١٠)

- لا يجوز للمؤسسة التدريبية الخاصة القيام بأي من الأعمال التالية إلا بعد موافقة وزارة العمل والشئون الاجتماعية.
- تغيير البيانات التي تصدر الترخيص على أساسها.
 - تغيير مقر المؤسسة أو إضافة مرافق جديدة.
 - إيقاف العمل بالمؤسسة أو تصفيتها.
 - زيادة رسوم التدريب المقررة أو أية رسوم أخرى.
 - تغيير نظام المؤسسة أو خطط التدريب بها أو إضافة مرحلة جديدة.
 - تعيين أعضاء في الهيئة الإدارية أو التدريبية أو الفنية.

مادة (١١)

تسرى أحكام هذا القرار على جميع المؤسسات التدريبية الخاصة القائمة عند صدور هذا القرار. وعليها أن تعدل أوضاعها طبقاً لأحكامه خلال موعده أقصاه ١٢/٢٠/١٩٩٩م.

على وكيل الوزارة المساعد للتخطيط والتدريب تنفيذ هذا القرار. ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

عبد النبي عبدالله الشعلة
وزير العمل والشئون الاجتماعية

حرر في: ٧ ربيع الثاني ١٤٢٠هـ
الموافق: ٢٠ يوليو ١٩٩٩م

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

قرار رقم (٨) لسنة ٢٠٠٨ بشأن

رسوم تراخيص

إنشاء المؤسسات التدريبية الخاصة

وزير العمل والشؤون الاجتماعية:

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة.

وعلى قرار وزير التربية والتعليم ووزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم (١) لسنة ١٩٩٩ بتشكيل لجنة تراخيص إنشاء المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة.

وعلى قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية (رقم ١٣) بشأن المؤسسات التدريبية الخاصة.

وعلى القرار رقم (١٤) لسنة ١٩٩٩م بشأن رسوم تراخيص إنشاء المؤسسات التدريبية الخاصة.

وعلى موافقة مجلس الوزراء في جلسته رقم (١٩٦٠) لسنة ٢٠٠٨. بتاريخ ٢٧/١/٢٠٠٨م.

وبناءً على عرض وكيل وزارة العمل.

قرر الآتي:

مادة (١)

يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

أ - المراكز والمعاهد المهنية والتقنية: المؤسسات التي تقدم برامج تدريب حرفية أو فنية تتكون من أنشطة عملية وتطبيقية واسعة في مجال المهن الحرفية والفنية والتي توافق عليها وزارة العمل.

ب - مراكز ومعاهد التدريب الإداري والتجاري: المؤسسات التي تقدم برامج تدريب في مجال المهن الإدارية والتجارية التي توافق عليها وزارة العمل.

مادة (٢)

تحدد الرسوم التي تحصلها وزارة العمل والضمانات المالية التي يجب على المرخص لهم تقديمها لإصدار تراخيص إنشاء المؤسسات التدريبية الخاصة وفقاً للفتاى الموضحة في الجدول التالي :

المؤسسات التدريبية الخاصة	الرسوم عن السنة الواحدة بالدينار	الضمان المالي بالدينار
المراكز والمعاهد المهنية والتقنية	٥٠ ديناراً	١٥٠٠ دينار
مراكز ومعاهد التدريب الإداري والتجاري	٤٠ ديناراً	١٥٠٠ دينار

مادة (٣)

تصدر تراخيص إنشاء المؤسسات التدريبية الخاصة لمدة ثلاث سنوات. وتسدد الرسوم المذكورة في المادة السابقة سنوياً وتدفع مقدماً. ويجب تجديد التراخيص كل ثلاث سنوات بذات الرسم ولذات المدة.

مادة (٤)

على مكاتب تنسيق التدريب ومكاتب تنسيق التدريب والاستشارات القائمة أن توفق أوضاعها وفقاً لأحكام هذا القرار خلال سنتين من تاريخ العمل.

مادة (٥)

يلغى قرار رقم (١٤) لسنة ١٩٩٩. بشأن رسوم تراخيص إنشاء المؤسسات التدريبية الخاصة.

مادة (٦)

على وكيل وزارة العمل تنفيذ هذا القرار. ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير العمل

د. مجيد بن محسن العلوي

صدر في: ١٢ صفر ١٤٢٩ هـ

الموافق: ١٩ فبراير ٢٠٠٨ م



Article 3

Licenses for setting up private training institutions shall be issues for a period of three years. The fees mentioned in the preceding Article shall be paid annually in advance. Licenses shall be renewed every three years for the same fee and period.

Article 4

The Training Co-ordination offices and Training and Consultancy Coordination offices shall modify their affairs in accordance with the provisions of this order within two years from its effective date.

Article 5

The Ministerial Order No. (14) of 1999 with respect to Licences for setting up private training Institutions shall be repealed.

Article 6

The Undersecretary of the Ministry of Labour shall implement this Order which shall come into effect from the date of its publication in the Official Gazette.

Minister of Labour

Dr. Majeed Bin Muhsin Al Alawi

Issued: 19 February 2008

Article 1

The following words and expressions shall have the meanings assigned against each unless the context otherwise requires:

A) Vocational and Technical Institutes and Centers: Institutions that provide vocational or technical training that consists of wide practical activities in the field of Technical and Crafts occupations approved by Ministry of Labour

B) Administrative and Commercial Training Institutes and Centers: Institutions that offer training programs in the field of administrative and commercial occupations approved by Ministry of Labour

Article 2

The fees charged by the Ministry of Labour and the cash deposits that shall be provided by licensees for the issue of licenses for setting up private Training institutions, shall be fixed according to the rate indicated in the following Table:

Private Training Institutions	Annual Fees (BD)	Cash Deposit (BD)
Vocational and Technical Institutes and Centres	BD 50	BD 1500
Administrative and Commercial Training Institutes and Centres	BD 40	BD 1500

Ministry of Labour

MINISTRIAL ORDER NO.(8) OF 2008
The respect to licensing fees for Setting up
private training institutions

The Minister of Labour,
Having reviewed Legislative Decree No.25 of 1998 with respect to Private Educational and Training Institutions,
and Order of the Minister of Education and Minister of Labour and Social affairs No. (1) of 1999 with respect to the Formation of a Licensing Committee for Setting up Private Educational and Training Institutions,
and Order of the Minister of Labour and Social Affairs No. (13) with respect to Private Training Institutions,
and Order No. (14) of 1999 with respect to Licenses for Setting up Private Training Institutions,
and approval of the Council of Minister at its meeting No. (1960) for 2008, dated 27/1/2008.
and upon the submission of the Assistant Undersecretary of the Ministry of labour.
Hereby orders the following:

Article 12

The Assistant Undersecretary for Planning and Training shall implement this Order which shall come into force from the date of its publication in the Official Gazette.

Abdul Nabi Abdulla Al Shoala
Minister of Labour and Social Affairs

Dated: 7th Rabea II, 1420 Hijra
Corresponding to 20th July 1999 Gregorian



Resolutions and recommendations shall be adopted by the absolute majority of the members present and in case of a tie the Chairman shall have a casting vote. Board resolutions shall be submitted to the Ministry for approval.

Article 10

A private training institution may not do any of the following acts without the consent of the Ministry of Labour and Social Affairs:

- Altering the details on the basis of which the license is issued.
- Changing the premises of the institution or adding new facilities thereto.
- Suspending the activities of the institution or liquidating it.
- Increasing the prescribed training fees or any other fees.
- Changing the institution's regulations or training plans or adding a new level.
- Appointing administration, training or technical staff.

Article 11

The provisions of this Order shall be applicable to all the private training institutions which exist on the date on which this Order is issued, and they shall change their status according to the provisions hereunder no later than 20.12. 1999.

- fairs.
2. Reviewing progress reports on the institution's activities.
 3. Approving the draft balance sheet and final accounts of the institution.
 4. Reviewing the annual report that will be submitted to the Ministry of Labour and Social Affairs.
 5. Accepting unconditional donations and aid granted to the institution subject to the Ministry's approval thereof.
 6. Appointing an auditor for the institution from amongst those licensed to practice the profession and determine their remuneration.
 7. Selecting members of the institution's training and administration staff.

The Board of Directors may seek assistance of others who are not members of the Board from amongst those who are experienced and qualified, whether from inside or outside the institution, and to invite them to attend its meetings to hear their advice without having the right to vote in the Board's deliberations.

Article 9

The Board of Directors shall convene its meetings at least once every three months at the premises of the institution upon the summons of its Chairman or manager of the institution and the meeting shall not be valid unless attended by more than one half of the members.

Article 5

The manager of the training institution shall be holder of a university degree or equivalent and shall have previous experience of no less than five years in education or training operations.

Article 6

Notwithstanding the provision of Article (12) of Legislative Decree No. 25 of 1998 referred to hereinabove, a faculty member shall be a holder of an academic or technical qualification appropriate for the standard of the subject, specialization or area of training, provided that such degree shall not be less than the associate diploma level or equivalent thereof.

Article 7

The Board of Directors of each private training institution may consist of a chairman and a suitable number of members, provided that the Board's term of office shall be three years, subject to renewal. A member of the Board shall be qualified, experienced and of good conduct.

Article 8

The Board of Directors shall be competent to supervise the institution's affairs and draw up its policy. In particular it shall have the following powers and duties:

1. Drawing up internal regulations and taking the decisions related to administrative and technical af

- the number of trainees.
3. The classrooms shall be separate from the workshop to minimize noise level.
 4. The classrooms shall fulfill the necessary health conditions particularly in terms of lighting and ventilation.
 5. Sanitary services premises shall be provided which must be in proportion to the number of trainees.
 6. The workshop area shall be suitable to the number of trainees.
 7. Appropriate training equipment shall be provided in proportion to the number of trainees while ensuring the variety of such equipment.
 8. The location of tools and equipment shall be adequately planned within the training workshops to ensure easy access and free movement for the trainees to secure their safety and to facilitate maintenance works.
 9. Occupational health and safety equipment and facilities shall be provided as appropriate to the institution's activities.
 10. The institution's training area shall be independent and fit for training purposes in compliance with the occupational health and safety standards determined by the Ministry.
 11. The institution's premises shall be provided and equipped with furniture, equipment and appliances necessary for a training institution.

Article 2

The fees for issuance and renewal of the license shall be paid by the private training institution and provide a cash deposit as required by the provisions of the Ministerial Order issued in this respect.

Article 3

An applicant for a private training institution license shall fulfill the conditions set forth in Article 5 of Legislative Decree No. (25) of 1998, referred to hereinabove. Exemption from the condition with respect to obtaining a secondary school certificate or equivalent thereof may be granted by an order of the Minister, upon the submission of a substantiated memorandum by the Joint Committee.

Article 4

Notwithstanding the orders issued in this respect by the Ministry of the Interior (Civil Defence), Ministry of Health (Occupational Safety and Health) and Ministry of Housing, Municipalities and Environment (Building Construction Specifications), the premises and utilities of a private educational institution shall fulfill the conditions that may be determined by the Ministry, particularly:

1. The premises shall be located on a land area commensurate with the principal object of the institution.
2. The number of classrooms and other supporting rooms shall be adequate in terms of capacity with

MINISTRY OF LABOUR & SOCIAL AFFAIRS**MINISTERIAL ORDER NO. 13 OF 1999
WITH RESPECT TO
PRIVATE TRAINING INSTITUTIONS**

The Minister of Labour and Social Affairs,
Having reviewed Legislative Decree No. (25) of 1998
with respect to Private Educational and Training Institutions; and
Order of the Minister of Education and Minister of Labour and Social Affairs No. (1) of 1999 with respect to the
Formation of the Licensing Committee for Setting up of
Private Education and Training Institutions; and
Upon the submission of the Assistant Undersecretary for
Planning and Training;
Do Hereby order as follows:

Article 1

No private training institution shall be established except after obtaining a license for such purpose from the Ministry of Labour and Social Affairs in accordance with the provisions of Legislative Decree No. (25) of 1998 with respect to Private Educational and Training Institutions and the conditions and specifications prescribed in this Order.

Minister's approval.

Article 32

Legislative Decree No. (14) of 1985 with respect to private educational institutions shall be repealed, as well as any provision inconsistent with the provisions of this law.

Article 33

The Minister of Education and the Minister of Labour and Social Affairs shall issue the necessary orders for implementing this law.

Article 34

The Ministers each in his respective capacity, shall implement this law which shall come into effect from the date of its publication in the Official Gazette.

Signed:

Isa bin Salman Al Khalifa

Amir of the State of Bahrain

Issued: at Riffa Palace
on: 24th Sha'ban 1419 Hijra,
Corresponding to : 13th December 1998

required for the smooth running of the institution's business, including financial, administrative and technical matters, until the reasons for violation are removed and until its final status is decided upon, with the possibility of withdrawing the license granted thereto.

Article 29

Without prejudice to any severer penalty prescribed in the Penal Code, or any other law, anyone who establishes or manages a private educational or training institution or its equivalent, without a license, shall be punishable by a fine of not less than BD 500 and no more than BD. 1,000 at the same time, a judgment may be passed for the closure thereof.

Article 30

Private educational or training institutions operating at the same time of this Law coming into force shall modify their affairs in accordance with the provisions of the law within no more than one year from the date of its coming into effect, failing which the Minister may issue an order closing them down.

Article 31

A license to establish a private educational institution shall undertake to provide a financial guarantee to the concerned Ministry, which shall be determined by an order to be issued by the Minister, subject to the Council of

Article 26

The concerned Ministry shall supervise an educational or training institution to evaluate the educational or training service and to ascertain the standard of its performance.

Article 27

A private educational or training institution must submit an annual report on its activities to the Ministry at the end of every year.

Article 28

1. If it is proved to the Ministry that a private educational or training institution has violated any of the provisions of this law or the implementing regulations thereof, or that it has committed an act that may be detrimental to the students or trainees, from a physical, social religious or financial aspect, the Ministry shall serve a warning on this institution of this violation, by a registered letter with a delivery note, asking the institution to remove such violation within ten days from the date of such notice.
2. If the institution persists in its violation or if it commits the violation again, the Minister shall issue an order placing the institution under the Ministry's supervision.
3. Placing the institution under the Ministry's supervision shall entail the owner to cease to have possession thereof and the Ministry shall carry out the functions

TECHNICAL SUPERVISION AND ADMINISTRATIVE CONTROL OF PRIVATE EDUCATIONAL OR TRAINING INSTITUTIONS

Article 24

A private educational or training institution licensed in pursuance of this Law shall be subject to the control of the Ministry and its officers who are delegated to conduct inspection of such institutions by an order issued by the Minister, to monitor the implementation of the provisions of this law and the implementing regulations thereof.

In the course of their duties to enforce this, they shall have the right to enter upon such institutions and shall have access to their books, registers and files.

Article 25

The assets of all learning resource centers (or school library) of educational or training institutions, including books, records, publications, newspapers, manuscripts, pictures and audio-visual cassettes, shall be subject to the control of the Ministry in the accordance with the procedures it lays down, in order to ascertain that they are not inconsistent with religious, national and pan-Arab values and the traditions of the country.

Article 23

A private educational institution for foreign communities shall comply with the following:

1. Give due regard to the national sovereignty of the State of Bahrain and comply with its laws and regulations.
2. Teach the educational curricula of the state to which its community belongs.
3. Admission therein shall be strictly restricted to the children of the community to which this institution is catering.



- tion and humanities at the primary, intermediate and secondary levels.
- 2) The academic year shall not be less than 180 days.

Article 22

A foreign private educational Institution shall comply with the curricula, books and hours approved by the Ministry in relation to the Arabic language syllabuses prescribed for Bahraini students and Arab students and in respect of Islamic religious culture for Muslim students if the institution, accepts them, and in respect of the History and Geography of the State of Bahrain for all students, as part of the school timetable and without changing additional tuition fees. The following should be complied with in determining such curricula:

- A. Public interest and the interest of Arab, Muslim and foreign students in the State of Bahrain.
- B. The system followed in evaluating academic achievement of students in the foregoing subjects.
- C. Not allowing Muslim students to attend religious classes other than those of Islamic religion, and not allowing them to take part in activities associated with non-Islamic religious classes, such as sermons, guidance and prayers, in all educational levels.

ACADEMIC RULES AT PRIVATE EDUCATIONAL OR TRAINING INSTITUTIONS

Article 19

1. A private educational or training institution may not effect any change or alteration to the prescribed educational or training curricula except after securing the Ministry's approval.
2. The Ministry shall change or suspend any curricula books or programmes that are inconsistent with the State's policy and the laws in force in the country and the implementing regulations thereof.

Article 20

Books, bulletins, publications, programmes and the contents of libraries of a private educational or training institution shall not prejudice the religious, national, pan-Arab values and traditions of the country, nor shall they contain advertising or publicity material of a country that is hostile to or in a state of war with, the State of Bahrain.

Article 21

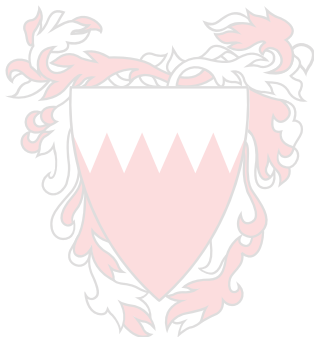
Private national educational institutions shall observe the following:

- 1) Teach the prescribed curriculum used at government schools in Arabic language, Islamic educa

the institution's name.

Article 18

Except for nursery schools, a private educational or training institution shall appoint a firm of auditors to examine its annual accounts, and it shall forward a copy of its audited annual accounts to the concerned Ministry.



FINANCIAL RULES FOR PRIVATE EDUCATIONAL AND TRAINING INSTITUTIONS

Article 15

The revenues of private educational or training institutions shall consist of the following:

- 1) The prescribed tuition fees charged to students and trainees.
- 2) The prescribed tuition fees charged to students and trainees.
- 3) The institution's share of the revenue of the corporate entity to which it is affiliated.
- 4) Subsidies, gifts and donations accepted by the institution after securing the Ministry's approval thereof.
- 5) The proceeds of activities undertaken by the institution after securing the Ministry's approval thereof.

Article 16

A private educational or training institution shall comply with the fees charged to students or trainees, as approved by the Ministry, and they may not be altered except after the approval of the concerned Ministry.

Article 17

The revenues of a private educational or training institution shall be deposited with one of the commercial banks operating in the State of Bahrain in a special account in

social status, academic qualifications, academic experience, training courses, salary and nature of work shall be entered.

- 5) Personal files of students, trainees and all employees of the institution, which shall include personal documents, social status, copies of the CPR cards and the certificates issued to students and trainees.
- 6) A special file containing the license and other official documents issued by the Ministry or related to the institution.
- 7) A special register of the account of the private educational or training institution in which all revenues, together with the sources thereof, in addition to the current expenditure during the academic or training year, the institution's assets and financial accounts, shall be entered.
- 8) Audited annual final accounts that include a balance sheet and profit and loss account.
- 9) Any other records or files that may be stipulated by the Ministry.

and such approval should be renewed once every two years for non-Bahrainis.

Article 13

A private educational institution, except for kindergartens, shall have a Board of Directors. A private training institution may have a board of directors, and such board shall be composed and the terms of reference thereof shall be specified in accordance with the conditions and rules to be determined in an order to be issued by the Minister.

Article 14

A private educational or training institution shall maintain the following:

- 1) A register to enter the names of its students of all stages and its trainees of all types of training and their levels and the degree of their educational and training qualifications. Such register shall include the name of the student or trainee and his sex, nationality, date of birth, religion, address and academic level.
- 2) A register of the daily attendance and absence of students and trainees.
- 3) A register of the students' and trainees' performance and personal remarks.
- 4) A register of all employees of the private educational or training institution, in which the name, sex, nationality, date of birth, address, religion,

Article 11

A private educational or training institution shall have a manager in charge of all technical, administrative and financial affairs, in accordance with the following conditions:

- 1) He must have appropriate qualifications and experience as determined by the Minister.
- 2) He must be fully competent, reputed for his good conduct, and that no conviction has been issued against him in a felony or misdemeanor affecting his honour, integrity or public morals.
- 3) The Minister must have approved his appointment, and such approval should be renewed once every two years for non-Bahrainis.
- 4) He must be a full time employee in the institution.

Article 12

A private educational or training institution shall have a teaching or training staff, and the following conditions must be satisfied by whoever is employed as a teacher or instructor there in:

- 1) He must have the appropriate qualifications and experience as determined by the Minister.
- 2) He must enjoy his full legal qualifications, reputed for his good conduct, and that no conviction should have been issued against him in a felony or misdemeanor affecting his honour, integrity or public morals.
- 3) The Ministry must have approved his employment,

Article 9

A fee shall be charged for issuing the license to establish a private educational or training institution and for the renewal thereof, and an order by the Minister, after the approval of the Council of Ministers, shall be issued fixing this fee.

Article 10

- 1) A private educational or training institution shall have independent headquarters fulfilling the hygienic, educational and occupational safety conditions and standards which shall be specified in an order to be issued by the Minister.
- 2) No building may be constructed or a private educational or training premises be used or new facilities added without the Ministry's approval.
- 3) The headquarters of a private educational or training institution may not be transferred without the Ministry's approval.
- 4) No hostel may be set up in a private educational or training institution before the Ministry's approval and in accordance with the conditions and requirements to be specified in this respect.
- 5) A private educational or training institution shall have a distinctive name after obtaining the Ministry's approval thereof.

lapse of thirty days from the date of the complaint being filed without the complainant being notified of the action taken on his complaint shall be considered as a rejection thereof.

Whoever has his complaint rejected, either expressly, or implicitly by not being answered, may appeal against the rejection order before the High Civil Court within no more than forty five days from the date of being notified of the rejection decision or from the date of considering his complaint rejected.

- 3) In case the licensing application is approved, the Minister shall issue a license to establish the educational or training institution.

Article 8

- 1) The license issued establishing a private educational or training institutions shall be considered personal, and it may not be assigned in favour of third parties except with the approval of the competent Ministry. A license should be renewed once every three years.
- 2) If the owner of an educational or training institution dies, the Ministry may transfer the license to his heirs. If the heirs or some of them do not comply with the conditions laid down in this law, the Ministry may exempt them from the same, provided that the heirs or their guardians shall appoint a representative for them who has fulfilled such conditions.

Article 7

- 1) Applications to obtain a license to establish a private educational and training institution shall be submitted to the joint Committee to discuss them by examining the practical and theoretical curricula, programmes and methods of the educational or training institution to ensure that the conditions and specifications stipulated by this Law are complied with. The Committee shall refer the applications to the competent ministry accompanied by a report containing its opinion on accepting the application or rejecting it, and the reasons therefore.
- 2) The component ministry shall advise the applicant of accepting or rejecting his application by a registered letter with a delivery note within sixty days from the date of filling it. The lapse of this period without advising the applicant of the action taken on his application shall be considered as a rejection thereof.

The decision taken rejecting the application for a license shall be substantiated. Whoever has his application is rejected, either expressly or implicitly by not being answered, may file a complaint with the Minister within thirty days from the date of being notified of the rejection decision or from the date of considering his application rejected.

The Minister shall decide on the complaint within thirty days from the date of its submission, and the

E) He must not be a civil servant or an employee of public organizations or private institutions.

However, subject to an order to be issued by the competent minister, an applicant may be exempted from condition (c) in respect of private training institutions.

2) If he is a corporate entity:

In this case, the applicant shall appoint a representative for him towards third parties, who shall fulfill the foregoing conditions except for the stipulation under (c), provided that he must specify in his application the source of finance for the private educational or training institution and his ability to maintain such finance.

Article 6

A joint committee shall be formed comprising officers from the Ministry of Education and the Ministry of Labour and Social Affairs to examine licensing applications to establish private educational and training institutions, and the joint order by the two ministers shall be issued forming them and organizing their affairs. This committee may seek the assistance of whoever it may deem necessary from among the concerned and competent persons.

ESTABLISHMENT AND MANAGEMENT OF PRIVATE EDUCATIONAL AND TRAINING INSTITUTIONS

Article 4

No private educational or training institution may be established before obtaining a licence therefore from the concerned ministry in accordance with the requirements and procedures laid down and provided for in this law.

Article 5

An applicant to obtain a license for a private educational or training institution should fulfill the following conditions:

- 1) If the applicant is a natural person:
 - A) He must not be less than 25 years of age.
 - B) He must be fully competent and of good conduct, and final court judgments should not have been passed against him in a felony or misdemeanor affecting his honour, integrity or public morals, unless he has since been reinstated.
 - C) He must have at least the General Secondary School Certificate or its equivalent.
 - D) He must be capable of financing the setting up and continuation of the private educational or training institution in pursuance of the standards and guarantees prescribed and laid down by the ministry.

tutions shall include the following:

1. (a) Contributing towards the spread of education in the State of Bahrain, expanding it and enhancing its quality and developing a student scientifically, vocationally, culturally and socially, while emphasizing the national identity of the Bahraini student.
- (b) Training institutions shall also contribute towards disseminating training and providing opportunities for qualifying trainees in the State of Bahrain, expanding it and enhancing its quality for taking, or improving, specific occupations with due regard for the national identity of the Bahraini student.
2. Linking education and training policies with the State's educational, training and human resources development policies.
3. Enhancing the productivity of the student or trainee, improving his skills and performance, strengthening and developing his work ethics and values, tapping his creative potentials and developing his innovative capabilities and providing them with care, observation and follow-up.
4. Improving methods and means of education and training and programmes thereof.
5. Contributing towards achieving a better understanding of technological and scientific issues.

6) Minister:

The Minister of Education or Minister of Labour and Social Affairs, each in his respective capacity.

7) Joint Committee:

The joint Committee comprising representatives of the Ministry of Education and the Ministry of Labour and Social Affairs.

Article 2

The provisions of this Law shall not apply to:

1. Educational and training institutions affiliated to government ministries, bodies associations and public organizations.
2. Educational and training institutions established by commercial or industrial establishments, etc. for their employees for the purpose of educating and training them on what is necessary for their work, unless such establishments engage in commercial-ly oriented activities.
3. Nursery schools under the supervision and control of the Ministry of Labour and Social Affairs for which an order shall be issued by the concerned minister organizing them and specifying their licensing requirements.

Article 3

The objectives of private educational and training insti

specific occupation, improve skills, enhance capabilities or boost productivity under the supervision of the Ministry of Labour and Social Affairs.

3) Vocational Training:

It is the practical and theoretical methods programmes and activities, including conferences, seminars and workshops which provide workers with the opportunity to improve their information and skills for the purpose of enhancing their productivity or to provide them with capabilities to qualify them for a certain occupation or transfer them from one occupation to another. Such training is conducted either as an in-house activity or at institutes or centres and other training facilities which are designed for this purpose. It includes preliminary training, advanced training and re-training irrespective of its level and the method of providing it.

4) Nursery Schools:

They are institutions which cater to children who are not more than three years of age for the purpose of providing them with child care services.

5) Ministry:

The Ministry of Education or Ministry of Labour and Social Affairs, each in its respective capacity.

b) Foreign Educational Institution:

It is an institute, school, educational centre or nursery school that is established and financed by persons or an association from the foreign organizations existing in the state of Bahrain, or in participation with Bahraini natural persons or corporate entities, for the purpose of education and cultural development in accordance with foreign curricula and educational supervision, and awards certificates of the country of origin which is an extension thereof and which primarily cater to foreign students.

C) Foreign Community's Educational Institution:

It is a school or nursery school established and financed by foreign communities in the State of Bahrain for the purpose of educating their children only.

2) Private Training Institution:

It is every non-governmental institution carrying on a training activity, that is established and financed by Bahraini natural persons or corporate entities, or in association with non-Bahraini persons or establishments, or established by a foreign organization existing in the State of Bahrain or elsewhere, in participation with Bahraini natural persons or corporate entities, or a foreign institution fully owned by non-Bahrainis, for the purpose of training to engage in a

DEFINITIONS AND OBJECTIVES OF EDUCATIONAL AND TRAINING INSTITUTIONS

Article 1

For the purpose of implementing the provisions of this law, the following words and terms shall have the meaning opposite each:

1) Private Educational Institution:

It is every non-governmental educational institution that undertakes teaching, education and cultural development under the supervision of the Ministry of Education, irrespective of the nationality of its owners. It is of three types:

a) National Educational Institution:

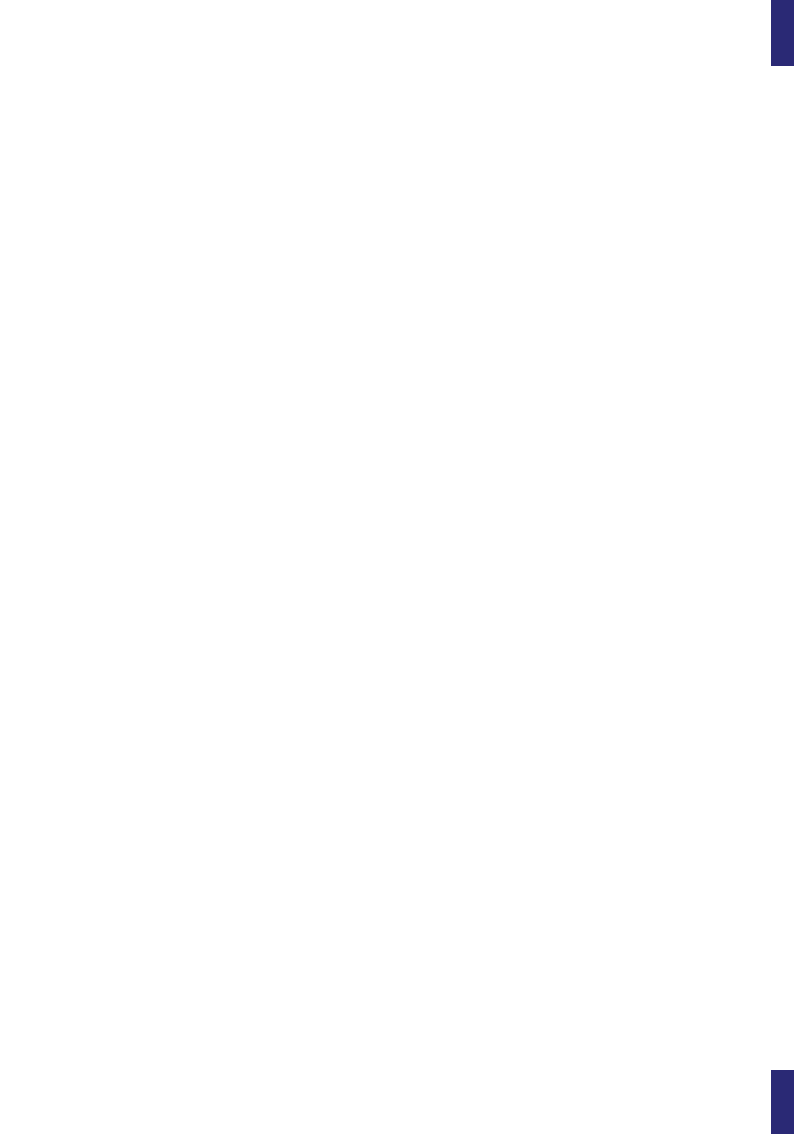
It is an institute, school, educational centre or nursery school that is established and financed by Bahraini natural persons or corporate entities, or in association with non-Bahraini natural persons or corporate entities, for the purpose of education and cultural development on the basis of the national curricula or based on the curricula approved by the Ministry, under its supervision, and which primarily cater to Bahraini students.



**LEGISLATIVE DECREE NO. 25 OF 1998
WITH RESPECT TO PRIVATE
EDUCATIONAL AND TRAINING INSTITUTIONS**

We, Isa Bin Salman AlKhalifa, Amir of the State of Bahrain,
having examined the Constitution,
and Amiri Order No. (4) of 1975,
and Legislative Decree No. (14) of 1985 with respect to Private Educational,
Institutions, and Legislative Decree No. (23) of 1976 with respect to the Promulgation of the Labour Law for the Private Sector, as amended,
and Legislative Decree No. (20) of 1975 with respect to establishing the Supreme Council for Vocational Training, amended by Legislative Decree No. (1) of 1978, and
after consulting the Supreme Council for Vocational Training,
and upon the submission of the Minister of Education and the Minister of Labour and Social Affairs,
and having sought the opinion of the Consultative Council, and with the approval of the Council of Ministers,

HEREBY DECREE THE FOLLOWING LAW:



CONTENT

- **Legislative Decree No. (25) of the year 1998, with respect to Private Educational and Training Institutions**
 - **Definitions and objectives of Educational and Training Institytion.**
 - **Establishment and Management**
 - **Financial Rules**
 - **Academic Rules**
 - **Technical Supervision and Administrative Control**
- **Ministerial Order No. (13) of 1999 with respect to Private Training Institutions**
- **Ministerial Order No. (8) of 2008 with respect to Licences for setting up Private Training Institutions**



**Kingdom of Bahrain
Ministry of Labour**

**LEGISLATIVE DECREE NO.(25) OF THE YEAR 1998
WITH RESPECT TO**

**PRIVATE EDUCATIONAL AND
TRAINING INSTITUTIONS**

**Issued at Rifaa Palace
on 24th Sha'ban 1419 Hijra
corresponding to 13th December 1998 AD**



**HM King Hamad bin Isa Al Khalifa,
The King of the Kingdom of Bahrain**



**His Royal Highness Prime Minister Prince
Khalifa bin Salman Al Khalifa**



**His Royal Highness Prince
Salman bin Hamad Al Khalifa
The Crown Prince and Deputy Supreme
Commander**

